AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Tel ; 5517 700 Fax : 5511299
Website : www.africa-union.org

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الرابعة والثلاثون
أديس أبابا، إثيوبيا، 7-8 فبراير 2019

الأصل: انجليزي

EX.CL/1116 (XXXIV) Rev.1

تقرير المفوضية
عن الوضع الإنساني في أفريقيا

تقرير عن الوضع الإنساني في أفريقيا

أولا- مقدمة:

1. يقدم التقرير نظرة عامة عن الوضع الإنساني والنزوح القسري في أفريقيا. ويستمد محتواه من المعلومات التي تم جمعها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة. ويقدم التقرير كذلك معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها المفوضية خلال الفترة من يوليو إلى ديسمبر 2018. وتشمل هذه الأنشطة جميع الإجراءات المتخذة لمعالجة الأزمات الإنسانية، ومعالجة الأسباب الجذرية، مع التركيز على الحلول الدائمة للحالات الإنسانية التي طال أمدها، وتزويد الدول الأعضاء بالمساعدة الضرورية.

2. أعلن مؤتمر الاتحاد الأفريقي عام 2019 بوصفه "عام اللاجئين والعائدين والنازحين داخليًا: نحو حل دائم للنزوح القسري في أفريقيا" -، وفي هذا الصدد، يتضمن التقرير معلومات حول الأنشطة التي تنفذها مفوضية الاتحاد الأفريقي وأجهزة الاتحاد الأخرى وجميع أصحاب المصلحة المعنيين وتوفر عنصرًا لخارطة الطريق لتنفيذ موضوع عام 2019.

ثانيا- نظرة عامة عن النزوح والأزمة الإنسانية في القارة:

3. يوجد في العالم ما يقدر بنحو 65 مليون نازح ويوجد ثلث النازحين في أفريقيا، 6.3 ملايين منهم اللاجؤون أو طالبو اللجوء و14.5 مليون من النازحين داخلياً[1]. إن أسباب النزوح القسري والأزمة الإنسانية متعددة ومعقدة. وتشمل النزاعات والحكم السيئ وانتهاكات حقوق الإنسان وتدهور البيئة وآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية. كما يجد العديد من النازحين أنفسهم في أوضاع نزوح مطولة. ووفقاً لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، يوجد 712000 شخص عديم الجنسية في القارة.

4. الغالبية العظمى من الأشخاص هم نازحون نتيجة النزاعات والعنف. ومع ذلك، فإن الكوارث الطبيعية والحالات الصحية الطارئة مثل تفشي الإيبولا وانعدام الأمن الغذائي والفقر المدقع وعوامل أخرى تدعم هذه التحديات. ففي أفريقيا، كما هو الحال في العديد من المواقع الأخرى، هناك عدد أكبر من النازحين داخل حدود بلدانهم. وأدى تسييس الهجرة وكره الأجانب إلى تعرض اللاجئين والمهاجرين الأفريقيين إلى مختلف أنواع المخاطر والانتهاكات. وفي بعض البلدان، لا يزال عدد كبير من اللاجئين والمهاجرين قيد الاحتجاز.

5. على الرغم من شح الموارد على نحو كبير والقدرات المحدودة التي تواجه العديد من البلدان المضيفة لعدد واسع من اللاجئين في أفريقيا، فإن الحكومات والمجتمعات المحلية تواصل تحمل المسؤوليات وإبداء التضامن من خلال إيواء النازحين وتسهيل وصولهم إلى المرافق. وكثيراً ما أدى ذلك إلى تدهور الموارد وفرص التأقلم مع المجتمعات المضيفة. وإلى جانب المساهمات بغية تحقيق منفعة عامة عالمية، فإن الإجراءات التي تتخذها هذه الدول من أجل تعزيز الاستقرار والسلام الإقليميين تستحق الثناء. وفي ضوء خطاب التضامن العالمي وتقاسم الأعباء، لا تزال العديد من البرامج

---

[1] الاتجاهات العالمية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، يونيو 2018.

الوطنية للاجئين تعاني من نقص كبير في التمويل، مما يترك للاجئين والمجتمعات المضيفة القليل من الموارد التي يمكن الاعتماد عليها.

6. يتفاقم حجم أزمة النزوح بسبب مخاطر الاتجار وانتهاكات حقوق الإنسان وحوادث الإعادة القسرية، وانعدام المساعدة الإنسانية الكافية، والهجرة المختلطة، والعنف القائم على الجنس ونوع الجنس والتجنيد القسري، والأنشطة الأمنية في المناطق الحدودية، واحتجاز طالبي اللجوء والترحيل وكره الأجانب واستهداف اللاجئين ومستوطنات النازحين داخليا. وما زالت الحركة المزدوجة للمهاجرين واللاجئين من الشرق والقرن الأفريقي وغرب أفريقيا ووسط أفريقيا تشكل تحديا رئيسيا في القارة. وعلى الصعيد العالمي، لا يحصل سوى 1 في المائة من اللاجئين على إعادة التوطين. والوصول إلى التعليم العالي، وهو أمر مهم لدعم سبل عيش اللاجئين، ومحدود جدا بالنسبة للاجئين.

7. لقد أجبر نقص الفرص الشباب بشكل خاص من مختلف أنحاء أفريقيا على البحث عن الفرص في أماكن أخرى، وكثيراً ما يقعون في بيئات أكثر تعقيداً وخطورة. على الرغم من الجهود الإصلاحية الأخيرة لتعزيز استراتيجيات ونهج "خارج المخيم" في عدد من البلدان الأفريقية، لا يزال العديد من اللاجئين في المخيمات، معزولين عن الخدمات الضرورية مثل التعليم والصحة وغيرها من الخدمات.

ثالثا- **التحليل الإقليمي:**

أ. **وسط أفريقيا:**

8. بسبب الحالة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى حد كبير، فر 1.44 مليون لاجئ في وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى من بلدانهم. وفي المنطقة، تميل حالات الطوارئ إلى أن تتسع وتطول. وهناك 364.764 لاجئً من بوروندي تتم استضافتهم بشكل رئيسي في البلدان المجاورة مثل تنزانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية[2].

9. لا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى تواجه تحديات كبيرة في المجال الإنساني والنزوح. وشهد البلد نزوحًا جديدًا في عام 2018 بسبب الهجمات ضد السكان المدنيين، ليصل إجمالي عدد النازحين داخليًا إلى 689 ألفًا.[3] وجدد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، في نوفمبر 2018. ووفقًا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، هناك 574.638 لاجئً من جمهورية أفريقيا الوسطى فروا إلى الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد وجمهورية الكونغو[4]. حتى ديسمبر 2018، تم تسجيل 7800 لاجئي وطالب لجوء سياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويأتي هؤلاء الأشخاص المتأثرين من تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. وتستضيف بوروندي نحو 66000 لاجئ، معظمهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية. بالإضافة إلى ذلك فقد عاد أكثر من 57000 لاجئ بوروندي منذ عام 2016 ومعظمهم من تنزانيا.

10. ولعقود من الزمان واجهت جمهورية الكونغو الديمقراطية حالات طوارئ معقدة أسفرت عن نزوح داخلي وعبر الحدود وأزمة إنسانية كبرى. وفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هناك

---

[2] مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ،نوفمبر 2018

[3] النزوح الداخلي في عام 2018: أرقام منتصف العام، مركز رصد النزوح الداخلين، 2 سبتمبر 2018

[4] تقرير مفوضية شؤون اللاجئين في جمهورية أفريقيا الوسطى، http://data2.unhcr.org/fr/situations/car

800.330 من اللاجئين وطالبي اللجوء من جمهورية الكونغو الديمقراطية[5]. مع ما مجموعه 2.1 مليون نازح داخلي، تستضيف جمهورية الكونغو الديمقراطية أكبر نزوح داخلي في القارة بحلول نهاية عام 2017. وفي الأشهر القليلة الأخيرة من عام 2018، أدت النزاعات بشكل رئيسي في شمال وجنوب كيفو، وإقليم إيتوري، ومنطقة كاساي، إلى نزوح 946000 شخص[6]. ومنذ إعلان الحكومة حالة الطوارئ الصحية في مايو 2018، أُبلغ عن وقوع ما مجموعه 238 حالة في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري، مما أسفر عن وفاة 155 شخصا. وحتى ديسمبر 2018، تم تسجيل 359 حالة وفاة، بينما تم إنقاذ نحو 203 من مرض الإيبولا. ويدعم مركز الاتحاد الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها جهود الاستجابة التي تعيقها النزاعات المتواصلة في المنطقة والهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني.

11. فيما يتعلق بالكاميرون، فقد أدت التوترات السياسية الاجتماعية في منطقتي الجنوب الغربي والشمال الغربي الناطقتين بالإنجليزية إلى نزوح أكثر من 30000 كاميروني إلى نيجيريا المجاورة منذ سبتمبر 2017، وهم أساسا من النساء والأطفال.

ب - الشرق والقرن الأفريقي:

12. في الأشهر الأخيرة شهد شرق أفريقيا والقرن الأفريقي تحولات جغرافية سياسية إيجابية رئيسية في أعقاب توقيع اتفاق السلام بين إرتريا وإثيوبيا في سبتمبر 2018. وتلي ذلك تحسن في العلاقة بين إرتريا وجيبوتي. ومن شأن مثل هذه المبادرات السلمية أن تعزز الاستقرار في المنطقة وتساعد كذلك على التخفيف من التحديات الإنسانية والتهجيرية.

13. في جمهورية السودان، يساعد الانتعاش البطيء والمتواصل النازحين داخلياً في العودة إلى ديارهم في دارفور وجنوب كردفان وولاية النيل الأزرق.

14. مع ذلك، لا تزال بلدان المنطقة تواجه حالات نزوح وحالات إنسانية طال أمدها على نطاق واسع. وتوجد ثلاث دول مضيفة للاجئين، وهي أوغندا وإثيوبيا والسودان في المنطقة[7]. وتشمل الدول التي لها عدد كبير من النازحين داخليا إثيوبيا والسودان والصومال وجنوب السودان[8]. ووفقا للأرقام الواردة من السلطات الإثيوبية، عاد حوالي 000 930 من المشردين داخليا إلى أماكن إقامتهم المعتادة في الماضي القريب. وفي السودان، هناك عدد كبير من المدنيين في جيوب صغيرة من المناطق التي يسيطر عليها الجيش الشعبي لتحرير السودان - جناح الشمال والتي لا يمكن للجهات الفاعلة في المجال الإنساني الوصول إليها.

15. لا تزال الصومال واحدة من أكثر الدول التي تعيش الأزمات التي طال أمدها، حيث لا يزال هناك 835 ألف لاجئ يقيمون في المنطقة وفي اليمن. وفي الفترة بين ديسمبر 2014 و2018، عاد أكثر من 000 75 لاجئ صومالي إلى ديارهم من مخيمي داداب وكاكوما للاجئين في كينيا. وتدعم خطط وبرامج العمل الوطنية التي بدأت في إطار إعلان نيروبي بشأن الحلول الدائمة للاجئين الصوماليين وإعادة إدماج العائدين في الصومال، والذي تم التوقيع عليها في 25 مارس 2017

---

[5] مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، الكونغو، نوفمبر 2018.

[6] النزوح الداخلي في عام 2018: أرقام منتصف العام، مركز رصد النزوح الداخلي، 2 سبتمبر 2018

[7] الاتجاهات العالمية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، يونيو، 2018

[8] التقرير العالمي عن النزوح الداخلي، مركز رصد النزوح الداخلي يونيو 2018، ص. 14

هذه الحلول تماشيا مع المعايير والإطار الدولي والإقليمي بما في ذلك خطة الاستجابة الشاملة للاجئين[9].

16. هناك حوالي 183.928 لاجئ من جنوب السودان تستضيف معظمهم بلدان المنطقة[10]. والبلدان المضيفة الرئيسية للاجئين من جنوب السودان هي: أوغندا (1073125)، السودان (761889)، إثيوبيا (422240)، كينيا (114432)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (95181)، جمهورية أفريقيا الوسطى(2571). ويمثل توقيع اتفاقية السلام المجددة في سبتمبر 2018 وتطبيقها الكامل فرصة كبيرة لإيجاد حل دائم لأزمة اللاجئين وأزمة النزوح الداخلي التي تؤثر على البلاد.

جـ. شمال أفريقيا:

17. في ليبيا، لا تزال أوضاع المهاجرين واللاجئين الذين تقطعت بهم السبل مصدر قلق. ووفقاً لمفوضية الامم المتحد السامية لشؤون اللاجئين، هناك 57.618 لاجئً مسجلً، بينما أفادت تقارير المنظمة الدولية للهجرة بوجود عدة مهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء. استمر الاتجاه في عودة النازحين داخليا. إن الجهود التي يبذلها فريق العمل الثلاثي تعطي النتيجة المرجوة بعدد كبير من العائدين الذين تحققت عودتهم منذ انطلاق الجهود. وبحلول نوفمبر 2018، تم إجلاء 2.690 لاجئً من ليبيا بشكل رئيسي إلى النيجر. ولا تزال هذه الأخيرة تظهر تضامنا كبيرا.

18. وفقاً للسلطات الليبية، أغلقت معظم مراكز الاحتجاز التي يوجد بها مهاجرين غير نظاميين. ومع ذلك، هناك 16 مركز احتجاز لا تزال قيد العمل. وتضم هذه المراكز 3420 مهاجرًا. وفي نفس الوقت، هناك 15،000 شخص مشرد داخليًا في ليبيا.

19. لقد طال أمد وضع اللاجئين للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في الجزائر. وحالياً، يعيش أكثر من 173.600 لاجئ من الصحراء الغربية في 5 مخيمات رئيسية في آيون، ودجلة، وسمارة، وبجدور، وأوسرد [11]، وتقدم لهم الحكومة الجزائرية ووكالات الأمم المتحدة المساعدة الإنسانية.

20. لا تزال حالة اللاجئين الصحراويين تبعث على القلق الشديد، ويدعو الاتحاد الأفريقي المجتمع الدولي إلى المساهمة في تحسين الظروف التي يعيش فيها السكان المتضررون.

21. علاوة على ذلك، فإن التهديد بترحيل واحتجاز الآلاف من الأفريقيين، ويشملون في معظمهم الإرتريين والسودانيين من إسرائيل، قد عرَّض الكثير منهم لاحتياجات حماية كبيرة.

د – **الجنوب الأفريقي:**

22. واجهت منطقة جنوب أفريقيا أزمة إنسانية وتحديات نزوح ناجمة أساسا عن انعدام الأمن الغذائي وتأثيرات الكوارث الطبيعية والانتشار الحار للجيش. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن المناطق في ملاوي وزيمبابوي ومدغشقر تواجه انعدام الأمن الغذائي خلال المواسم العجاف. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، تستضيف جنوب أفريقيا حوالي 280.027 من اللاجئين وطالبي اللجوء. وتجدر الإشارة إلى أن حكومة جنوب أفريقيا أقرت بحدوث عنف وسوء

---

[9] بيان الاجتماع الأول المشترك بين الوزارات بشأن خطة عمل نيروبي بشأن الحلول الدائمة للاجئين الصوماليين وإعادة إدماج العائدين في الصومال، الإيجاد، 22 مارس 2018، نيروبي، كينيا

[10]

[11] الصحراء الغربية الهلال الأحمر، يناير، 2018

معاملة ضد الأجانب، وتبذل الجهود لوضع حد لمثل هذه الهجمات[12]. وقد دعت السلطات إلى الهدوء وتعهدت باتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة المشكلة.

ه-غرب أفريقيا:

23. واجهت منطقة الساحل منذ أمد طويل جدا أزمات إنسانية مأساوية ونزوح داخلي عابر للحدود. فهناك عوامل متعددة بما في ذلك الإرهاب، وآثار تغير المناخ، والعنف الطائفي، والفقر المدقع، مما يفاقم من تحديات النزوح القسري في المنطقة. وتسبب عنف بوكو حرام في البلدان المحيطة ببحيرة تشاد مثل نيجيريا والنيجر والكاميرون في نزوح العديد من السكان. ودمر العنف الاقتصادات والبنية التحتية المحلية وعرض الأفراد لمختلف المخاطر والاعتداءات. ومع ذلك، تواصل بلدان مثل نيجيريا إعادة توطين السكان المتضررين وتبني قدرة المجتمعات المحلية المتضررة على التكيف بما في ذلك إنعاش مصدر رزقهم. وتأثرت منطقة حوض بحيرة تشاد بشكل كبير بندرة المياه، وهي المحرك الرئيسي للنزوح الحالي. ويعتمد الملايين على بحيرة تشاد في كسب الرزق والزراعة الرعوية بما في ذلك صيد الأسماك. ومع ذلك، وبسبب تقلص حوض بحيرة تشاد بنسبة تزيد عن 90 ٪ نتيجة لارتفاع درجة الحرارة وتغير المناخ، تركت الظروف المناخية الخطرة بشكل سلبي مجموعات من حوض بحيرة تشاد معرضة لحركة التمرد في بوكو حرام، مما ساهم في مزيد من أزمات النزوح الإقليمية[13]. وتفاقمت الأزمة بفعل انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع، وتفاقمت مخاطر حماية النازحين بتدهور الوضع الأمني والهشاشة الاجتماعية والاقتصادية.

24. يستمر الوضع الإنساني في التدهور في بوركينا فاسو ومالي. ويصاحب هذا الوضع ازدياد النزوح الداخلي خاصة في بوركينا فاسو

25. وفقاً للتقارير الواردة من مالي، يعود عدد كبير من اللاجئين إلى ديارهم. ويرجع ذلك إلى التقدم الذي أحرز نتيجة لعملية الجزائر التي تعيد بعض الاستقرار في بعض الأجزاء المتأثرة في مالي.

26. فيما يتعلق بمنطقة الساحل، من الضروري الشروع في برنامج للتضامن وكذلك لتحقيق الاستقرار لبناء قدرة المنطقة على الصمود.

27. بالنسبة لكثير من طالبي اللجوء الأفريقيين الشباب واللاجئين، تعتبر صحراء منطقة الساحل ممراً نحو مستقبل أفضل في أوروبا. ويتعرض العديد من اللاجئين والمهاجرين لمخاطر وتحديات حماية شديدة. وغالباً ما لا يستطيع الناشطون في المجال الإنساني الوصول إلى النازحين والمتضررين. فقد نزح أكثر من 50 ألف مدني مؤخراً في مناطق الحدود النيجرية، على سبيل المثال فقط. وعلى الرغم من هذه التحديات، أظهرت النيجر تضامنًا مثاليًا مع اللاجئين والنازحين.

رابعا- الطريق نحو الحلول:

28. في عام 2018 حدثت بالطبع تطورات مهمة وإيجابية. ودعمت الحكومات وشركاؤها العودة الطوعية للاجئين في العديد من البلدان في أفريقيا، بما في ذلك بوروندي، وكوت ديفوار، ومالي،

[1212] بيان مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، 4 ستتمبر 2018

[13] التقرير العالمي عن النزوح الداخلي، مايو 2018

ورواندا، والصومال، والسودان. وبتجربة خطة الاستجابة الشاملة للاجئين، نفذت عدة بلدان أفريقية برامج وطنية تقدمية للاجئين تهدف إلى دعم الدمج والتكامل.

29. قامت حكومتا إثيوبيا وأوغندا بإصلاحات تشريعية وسياسية للسماح بتسجيل مواليد اللاجئين. ويعزز الوصول إلى التسجيل الاعتراف القانوني، ويقلل ويحمي من انعدام الجنسية ويسهل الوصول أيضاً إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم. وقد منحت حكومة غينيا - بيساو الجنسية للاجئين الذين طال أمد إقامتهم، كما اتخذت زامبيا خطوة في توفير الإقامة الطويلة الأجل للاجئين الروانديين السابقين.

30. تتمتع أفريقيا بتقليد رائع من الكرم والضيافة تجاه اللاجئين والنازحين. وتستضيف أوغندا 1.4 مليون لاجئ، ومعظمهم يأتون من جنوب السودان. ويوجد في السودان وإثيوبيا أيضا ثاني وثالث أكبر عدد من اللاجئين الذين يستضيفان 906.600 و889.400 لاجئ على التوالي. فالبلدان التي تواجه نقصا كبيرا في الموارد في أفريقيا هي التي تستضيف الغالبية العظمى من اللاجئين. ويعود اللاجئون السودانيون من إثيوبيا وجنوب السودان إلى بلدهم. بفضل مراجعة التوجيهات لعام 2016 بشأن الوصول الإنساني، والوصول إلى اللاجئين والنازحين داخليًا. والعائدين بشكل ملحوظ في السودان.

31. يستمر التقدم أيضا في مجال التصدي للنزوح الداخلي. وقد اعترفت الصومال بالحاجة إلى حلول دائمة لنزوح وإعادة إدماج اللاجئين السابقين في خطة التنمية الوطنية للفترة 2017-2019. وبحلول أكتوبر 2018، عاد أكثر من 400 ألف نازح إلى مناطقهم الأصلية في ليبيا. وقد بذلت جهود إيجابية لتسهيل التصديق على اتفاقية كمبالا من قبل جنوب السودان والصومال وإثيوبيا. وفي 3 ديسمبر 2019، أصبحت النيجر أول دولة طرف في اتفاقية كمبالا عندما اعتمدت جمعيتها الوطنية قانونا وطنيا شاملا حول النزوح الداخلي، تمشيا مع أحكام اتفاقية كمبالا. وبدعم من الشركاء الدوليين مثل المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تقوم حكومات جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى بأنشطة لتطوير تشريعات مماثلة حول النزوح الداخلي. وإذا تم دعمها من خلال جهود الدعوة القوية الإقليمية والإقليمية الفرعية، فمن المتوقع أن يوقع المزيد من الدول وتصدق على اتفاقية كمبالا.

32. من المفيد ملاحظة أن العديد من الدول الأعضاء، بما في ذلك المملكة المغربية، تواصل إظهار التزامها والمساهمة في العمل الإنساني في القارة، من خلال التدخل في التخفيف من عواقب الكوارث الطبيعية. وقد تعهد المغرب بدعمه الثابت لإنشاء وكالة إنسانية على وشك أن تنشأ في القارة.

خامساً- **عام اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً: نحو حلول دائمة للنزوح القسري في أفريقيا:**

33. تمشياً مع الرؤية طويلة الأجل الواردة في أجندة 2063، اعتمد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات موقفاً أفريقيا موحدا من الفعالية الإنسانية ودعا إلى فترة تحول مدتها عشر سنوات لتعزيز العمل الإنساني في القارة .((DECISION 604 (XXVI)

34. في يوليو 2018، في نواكشوط، موريتانيا، اعتمد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المقرر (Decision Assembly/AU/Dec.707(XXXI، الذي أعلن عام 2019 "عام اللاجئين والعائدين والنازحين داخليًا: نحو حلول دائمة للنزوح القسري في أفريقيا ". طلب المؤتمر من المفوضية، بالتعاون مع لجنة الممثلين الدائمين، وضع خارطة طريق للعمل الخاص بالاحتفال

بالسنة. وفي مؤتمره التاسع والعشرين في يوليو 2017، دعا المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي الاتحاد إلى إعلان 2019 عام اللاجئين والعائدين والنازحين داخليًا، ودعا الاتحاد الأفريقي إلى العمل مع مكتب الأمين العام للأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من أجل تنفيذه بالكامل.

35. سوف تشارك مختلف الجهات الفاعلة في الأنشطة التي تنفذها المفوضية كجزء من الاحتفال بموضوع عام 2019 وهي :الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي؛ والبرلمان الأفريقي؛ والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛ والمقرر الخاص للأمم المتحدة لحقوق الإنسان للنازحين داخليًا؛ والمقرر الخاص للمفوضية الأفريقية للاجئين وطالبي اللجوء، والنازحين داخلياً، والمهاجرين في أفريقيا؛ والشركاء الحكوميين الدوليين، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة الأخرى؛ والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص والمنظمات القائمة على العقيدة والمجتمع المدني وكلها مدعوة إلى تحقيق الهدف المشترك.

سادسا- **وضع خارطة الطريق للعمل الخاص بموضوع عام 2019:**

36. تمشياً مع مقرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي الذي طلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي وضع خارطة طريق لموضوع 2019، بحثت مفوضية الاتحاد الأفريقي خلال الندوة الإنسانية السنوية السادسة وضع عناصر خارطة الطريق. وبمشاركة الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء، أتاحت الندوة فرصة لصياغة رؤية جماعية لوضع علامة موضوع عام 2019.

37. سوف يتم تحديد خارطة الطريق للعمل من خلال مجموعة من القواعد والمبادئ التوجيهية. وتشمل هذه الحاجة المواءمة مع أطر السياسة التأسيسية للاتحاد الأفريقي بشأن التنمية والسلم والأمن وحقوق الإنسان؛ ومشاركة وإشراك السكان النازحين؛ ومركزية دور الحكومة؛ والشراكة الفعالة مع جميع الجهات الفاعلة بما في ذلك الجهات الفاعلة في مجال التنمية وتعميم الاعتبارات الخاصة بالعمر والجنس. كما تؤكد خارطة الطريق على نهج "المجتمع ككل" حيث يشجع الاتحاد الأفريقي ويدعم وضع استراتيجيات وطنية تعترف وتتبنى دور القطاع الخاص والبرلمانيين ورؤساء البلديات والمسؤولين في المراكز الحضرية والمؤسسات والمراكز الأكاديمية الأفريقية وممثلي المنظمات الدينية.

38. تتضمن أهداف موضوع عام 2019 ما يلي:

- تعبئة العمل السياسي لمعالجة الأسباب الجذرية وإيجاد حلول دائمة للنزوح القسري
- تحسين تنفيذ اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للاجئين واتفاقية كمبالا للاتحاد الأفريقي لمساعدة وحماية النازحين داخليا في السياق الحالي الإقليمي والإقليمي الفرعي والعالمي؛
- تعزيز جدول أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي، وخارطة طريق المنظومة الأفريقية للسلم والأمن، والموقف الأفريقي الموحد من فعالية العمل الإنساني؛
- وتعزيز أهداف التنمية المستدامة وإعلان نيويورك وإطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين والميثاق العالمي للاجئين.

39. تمشيا مع الأهداف الشاملة والإطار المشار إليهما أعلاه، ستقوم المفوضية، بالتعاون مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة المعنيين، بدعم تنفيذ الأنشطة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

40. في هذا السياق، ستقوم المفوضية بتحديد أولويات بعض الأنشطة التالية؛

- الإطلاق الرسمي للسنة التذكارية في القمة العادية للاتحاد الأفريقي في فبراير 2019، حيث سيطلق مناصر الموضوع للسنة موضوع العام، وستناقش الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيون تحديات ومستقبل الاستجابة الإنسانية في القارة، مع التركيز على أفضل الطرق لمعالجة الأسباب الجذرية وإيجاد حلول للنزوح القسري والتحدي الإنساني؛
- تنظيم اجتماعات استشارية قارية للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة الآخرين، تركز على قضايا اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا أو عديمي الجنسية، بالإضافة إلى قضايا شاملة. سوف يتم إبلاغ كل اجتماع: عن طريق مدخلات من مجموعة عمل ذات أصحاب المصلحة المتعددين؛ أن تكون على علم بالورقات والملاحظات الأساسية الرسمية؛ وتقديم استنتاجات وتوصيات بشأن التعهدات والالتزامات التي ستساهم بالوثيقة الختامية التي سيعتمدها رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي؛
- الاعتماد على برامج التدريب القائمة التي تنفذها المفوضية حول القانون والسياسات الإنسانية، وإعداد برنامج تدريبي متعدد السنوات للقانون وسياسة العمل الإنساني يستهدف مسؤولي الدول الأعضاء المسؤولين عن إدارة البرامج الإنسانية على المستوى الوطني
- دعوة واسعة النطاق بشأن التصديق على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشأن اللاجئين لعام 1969 واتفاقية كمبالا وإضفاء الطابع المحلي عليها؛
- بالتعاون مع اللجنة الأفريقية للقانون الدولي، دعم تقديم تعليق على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للاجئين لعام 1969. كما ستنشر لجنة القانون النموذجي بشأن اتفاقية كمبالا على نطاق واسع بجميع لغات الاتحاد الأفريقي. بالشراكة مع الاتحاد الدولي للصليب الأحمر، ستضع اللجنة أيضا قانونًا نموذجيًا بشأن الكارثة يدعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في تنفيذ الصكوك الدولية والإقليمية.

سابعا- **الذكرى السنوية للصكوك القانونية الإقليمية الأفريقية الرائدة:**

41. لدى القارة الأفريقية صكوك قانونية وسياسية قوية بشأن حماية اللاجئين والنازحين داخلياً والفئات الضعيفة الأخرى. يصادف تخليد السنة التذكارية لعام 2019 الذكرى الخمسين لاعتماد اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 التي تحكم الجوانب المحددة لمشكلات اللاجئين في أفريقيا (اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لشؤون اللاجئين) وكذلك الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي لعام 2009 لحماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا (اتفاقية كمبالا) .

42. تعد اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للاجئين لعام 1969 أداة قانونية رائدة تعمل كإطار قانوني تأسيسي إقليمي لحماية ومساعدة اللاجئين. وتأتي الذكرى السنوية الخمسين لهذه الاتفاقية في الوقت الذي اعتمدت فيه البلدان الأفريقية، باعتبارها أعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الميثاق العالمي للاجئين. وتتضمن الاتفاقية أحكاماً كافية وشاملة تتناول الحماية والحلول للاجئين في أفريقيا. ويتجلى صدى الاتفاقية وأهميتها المعاصرة في اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية في تركيز هذه الأخيرة على الحلول وتقاسم التضامن. وسيشمل الاحتفال أنشطة تهدف إلى تشجيع تصديق الجميع على الاتفاقية؛ وإيجاد توافق قوي مع الميثاق العالمي المعتمد حديثاً بشأن اللاجئين وزيادة تعزيز

امتثال الدول الأعضاء لأحكام الاتفاقية من خلال زيادة التفاعل مع آليات حقوق الإنسان التابعة للاتحاد الأفريقي والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الاقران.

43. تعد اتفاقية كمبالا صكا قانونيا رائدا ملزما يعالج مشاكل النزوح الداخلي. وقعت 40 دولة عضوا في الاتحاد الأفريقي على الاتفاقية في حين صدق عليها 27 دولة. وعُقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في اتفاقية كمبالا في يوليو 2017 في هراري، زيمبابوي، حيث اعتمدت خطة عمل هراري. واتفاقية كمبالا هي أول صك قانوني إقليمي بشأن حماية النازحين داخليا وتتضمن أحكامًا تتناول القضايا المعاصرة مثل النازحين نتيجة لتأثيرات تغير المناخ ومشاريع التنمية. وبالإضافة إلى مسؤوليات الدول الأعضاء، تضع الاتفاقية أيضا مبادئ بشأن الأدوار والمسؤوليات المنطبقة على الجهات الفاعلة غير الحكومية والشركات الخاصة. وستشمل الإجراءات التذكارية دعوة قوية للتصديق على الاتفاقية وإضفاء الطابع المحلي عليها وبناء القدرات للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين.

44. في الأشهر الأخيرة، اتخذ الاتحاد الأفريقي إجراءات لملء الفراغ القانوني الرئيسي في المنطقة من خلال وضع بروتوكول بشأن الحق في الجنسية والقضاء على حالات انعدام الجنسية في أفريقيا. في أعقاب سلسلة من المفاوضات قام بها خبراء من الدول الأعضاء، وافقت اللجنة الفنية المتخصصة للاجئين والعائدين والنازحين داخليًا على مشروع البروتوكول في نوفمبر 2018. وستعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي أيضًا مع الاتحاد الدولي لجمعيتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر لوضع قانون نموذجي بشأن الكوارث لدعم إضفاء الطابع المحلي على المعايير والقواعد الدولية المتعلقة بالكوارث.

ثامنا- **الإجراءات والدعم المقدم من الاتحاد الأفريقي وأجهزته:**

45. لقد نشط الاتحاد الأفريقي في مجال الدبلوماسية الوقائية. وساهم ذلك في وقف الأعمال القتالية والحد من النزاع في العقود الأخيرة. كما قام بتطوير وتنفيذ خارطة طريق للخطوات العملية لإسكات المدافع في أفريقيا بحلول عام 2020. وسيعزز مقرر المؤتمر بشأن تنفيذ إصلاح الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك في مجالات التمويل وتعزيز نظام مراقبة حقوق الإنسان وإعادة تنظيم الحقيبة الإنسانية، عمل المفوضية في مجالات الوقاية.

46. يركز موضوع عام 2019 على معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل الإنسانية. كما حظيت مسألة الوقاية باهتمام وتركيز كبيرين على المستوى العالمي. وسيؤدي الامتثال لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني وبناء جهود قوية للإنذار المبكر والحد من مخاطر الكوارث إلى قطع شوط طويل في منع الكوارث والنزوح القسري. كما أن المشاركة المبكرة عن طريق الوساطة والتدخلات الأخرى من جانب آليات السلم والأمن وعلى مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية وعلى المستوى القاري ستساهم أيضاً في ذلك.

47. إن التوقيع على الاتفاقية التي تم تنشيطها بشأن حل النزاع في جنوب السودان في 12 سبتمبر 2018، جاء نتيجة لعملية الوتيرة الشاملة المضنية التي تنسقها وتقودها الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية والقادة الإقليميون المدعومون من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الدوليين، يوفر فرصة لفك الأزمات الإنسانية التي طال أمدها في البلاد. وبدعم من حكومات المنطقة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، اتخذت خطوات لضمان المشاركة النشطة لممثلي اللاجئين من جنوب السودان في عملية السلام. وقد ساعد ذلك اللاجئين على المساهمة في عملية السلام والدعوة إلى اتخاذ إجراء فوري لحل النزاع.

48. تواصل مفوضية الاتحاد الأفريقي تقديم الدعم الفني إلى الدول الأعضاء التي هي في حاجة ماسة إليه لتعزيز قدرتها على وضع سياسات مناسبة بشأن المساعدة الإنسانية في حالات النزاعات والكوارث الطبيعية. في عام 2018، دعمت المفوضية عمل اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين للاجئين والعائدين والنازحين داخليا في الاضطلاع بولايتها ومسؤوليتها. من خلال فريق العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن ليبيا، وقدمت المفوضية أيضا الدعم الاستراتيجي والتشغيلي لتسهيل العودة الطوعية للمهاجرين العالقين ومعظم اللاجئون ضعفاء.

49. كان توفير التدريب على بناء القدرات الذي يفيد ويستهدف المسؤولين الحكوميين من الدول الأعضاء المشتركة في إدارة الاستجابة الإنسانية في بلدانهم إحدى الأولويات الرئيسية للمفوضية. وواصل الشركاء الدوليون، بمن فيهم منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، العمل مع الحكومات في أفريقيا في مختلف المجالات الإنسانية والإنمائية. وستدعم أدوات مثل إطار الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ أجندة 2063 وأجندة 2030 للتنمية المستدامة، التي تم توقيعها في يناير 2018 المزيد من التعاون والشراكة في هذا المجال.

50. يعتبر جمع البيانات الموثوق بها وتحليلها ونشرها شرطا أساسيا للعمل الوطني الفعال والقائم على الأدلة. نفذت المفوضية، بالتعاون مع الشركاء والجهات الفاعلة ذات الصلة، سلسلة من التدريبات وبناء القدرات لدعم جمع البيانات وتحليلها بشأن النزوح القسري. وبدعم من منظومة الأمم المتحدة، بدأت عدة حكومات، بما في ذلك أوغندا، وإثيوبيا، وكينيا، ونيجيريا، والنيجر، وتشاد، في تطوير أنظمة تسجيل اللاجئين والنازحين داخلياً. وكان هناك اهتمام ومشاركة أكبر من جانب الجهات الفاعلة في مجال التنمية مثل البنك الدولي في دعم هذه الجهود.

51. بالمشاركة مع لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي، قامت المفوضية أيضاً بوضع ونشر قانون نموذجي يهدف إلى دعم إضفاء الطابع المحلي على اتفاقية كمبالا. وتمشياً مع خطة عمل هراري، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي أيضاً باشراك اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بشكل كامل في دور مقررها الخاص المعني باللاجئين والنازحين داخلياً والمهاجرين في التوعية بحقوق النازحين داخليا وحمايتهم.

تاسعا- **إنشاء وتشغيل وكالة الاتحاد الأفريقي للشؤون الإنسانية:**

52. اعتمدت مؤتمر الاتحاد الأفريقي في مقرره (AU / Dec.604 (XXVI / الصادر في 30 يناير 2016، في أديس أبابا، إثيوبيا موقفا موحدا لأفريقيا من الفعالية الإنسانية، ووافق على إنشاء وكالة إنسانية للاتحاد الأفريقي. وفي هذا المقرر، شدد المؤتمر على أن تسند وكالة الاتحاد الأفريقي للشؤون الإنسانية إلى *الآليات الإقليمية والوطنية على أن يتم تمويلها من موارد أفريقيا الخاصة علما بأنه ينبغي أن تقوم على مبادئ الوحدة الأفريقية الشاملة والقيم الأفريقية المشتركة*".

53. لقد اتخذت مفوضية الاتحاد الأفريقي عددا من الإجراءات لتفعيل المقرر المذكور أعلاه للمؤتمر بإنشاء وكالة الاتحاد الأفريقي للشؤون الإنسانية. وبناءً عليه، عينت مفوضية الاتحاد الأفريقي خبيرا استشاريا يجري الآن دراسة جدوى بالتشاور مع الدول الأعضاء والشركاء بهدف تنفيذ المقرر. وقد أجريت سلسلة من المشاورات. والهدف من هذه الوكالة هو الاستفادة من الميزة النسبية للاتحاد الأفريقي في تعبئة الحلول السياسية لمعالجة الأزمات الإنسانية في القارة. وسوف تعمل الوكالة في المستقبل على مساعدة وتعزيز وبناء القدرات الوطنية ووضع المعايير ودعم التنسيق القاري أثناء العمل مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين.

54. تمت مناقشة الاقتراح والنتائج الأولية للمشاورات في اجتماع اللجنة الفنية المتخصصة للهجرة واللاجئين والنازحين في ملابو، غينيا الاستوائية، وفي الندوة الإنسانية السنوية للاتحاد الأفريقي السادسة التي عقدت في نيروبي، كينيا. ومن أجل زيادة إثراء هذه العملية، ستجري المفوضية مشاورات إضافية مع الدول الأعضاء والخبراء خلال الربع الأول من عام 2019.

عاشرا- **التطورات العالمية وانعكاساتها:**

55. قام الاتحاد الأفريقي بتنسيق ودعم مشاركة الدول الأعضاء في المفاوضات حول الاتفاقيتين العالميتين بشأن الهجرة واللاجئين. ودعا إلى إنشاء آلية وترتيبات منصفة وعادلة لتقاسم الأعباء. وفي حين أن الاتفاقيتين منفصلتان ومختلفتان، يعترف الاتحاد الأفريقي بتكاملهما في حماية المهاجرين الأفريقيين على النحو الوارد في الإطار الأفريقي للهجرة للفترة 2018-2030.

56. تم تطبيق إطار الاستجابة الشاملة للاجئين في البلدان الأفريقية التالية:: تشاد وجيبوتي وإثيوبيا وكينيا ورواندا والصومال وأوغندا وزامبيا. وبالمثل، تم تطبيق إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين في الوضع الإقليمي لأزمة اللاجئين الصوماليين، وذلك بفضل الدور الريادي الذي تقوم به الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية. ويعد إعلان نيروبي حول الحلول الدائمة للاجئين الصوماليين وإعادة إدماج العائدين إطاراً إقليمياً رائداً لدعم تنفيذ إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين في إثيوبيا وكينيا والصومال وجيبوتي وأوغندا. وتشجع إثيوبيا وملاوي وزامبيا حلول "الخروج من المخيمات" للاجئين، بينما تعمل كينيا وجيبوتي على إصلاح سياستهما ونهجهما لتشجيع اندماج اللاجئين في نظم التعليم الوطنية.

57. ساهمت الخبرات المكتسبة من تجربة إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين في البلدان الأفريقية في تطوير الميثاق العالمي للاجئين. كما شارك العديد من البلدان بنشاط في المفاوضات حول الاتفاق؛ وبلغت هذه العملية أوجها عندما اعتمدت الأمم المتحدة الصك في 17 ديسمبر 2018. ويهدف الميثاق إلى تخفيف الضغوط على المجتمعات المضيفة وتعزيز الاعتماد الذاتي للاجئين وتوسيع نطاق الوصول إلى حلول دول ثالثة وظروف الدعم في بلد المنشأ للعودة في أمان وكرامة.

58. يحدد الميثاق العالمي حول اللاجئين العديد من الإجراءات بما في ذلك تنظيم المنتدى العالمي للاجئين الذي سيعقد اجتماعه الأول في عام 2019، والذي يهدف إلى تعبئة التعهدات والمساهمات، واستعراض وتنفيذ الإجراءات الملموسة التي تعهدت بها الدول الأعضاء. ويعترف الميثاق بدور الكيانات الإقليمية والإقليمية الفرعية، ومن المتوقع أن يشارك فيه الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية عن كثب.

حادي عشر- **الاستنتاجات والتوصيات:**

59. بغية المراعاة الكاملة للتحديات الإنسانية الحالية التي تواجه الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والأولويات والخطط في عام 2019، توصي مفوضية الاتحاد الأفريقي بما يلي:

1. يجب على الدول الأعضاء أن تصمم وتنفذ أنشطة على المستوى الوطني بمناسبة موضوع السنة تشمل جميع الشركاء واللاجئين والنازحين داخليا، والجهات الفاعلة ذات الصلة.
2. يجب أن تستمر أجهزة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في تيسير تنظيم الأحداث التي تعزز تقاسم الخبرات والدروس المستخلصة بين الدول الاعضاء، كجز من أولويات موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2019، في إطار تنظيم الفعا**ليات؛**

3. يجب على الدول الأعضاء والسلطات المحلية أن تدعم **المشاركة الكاملة للاجئين والنازحين داخلياً، وممثلي المجتمعات المضيفة، والسكان المتأثرين الآخرين،** في جميع العمليات والقرارات ذات الصلة التي تؤثر عليهم؛
4. تشجع الدول الأعضاء على **تعزيز النظام الوطني بشأن مخاطر الكوارث والحد منها والإنذار المبكر** بما يتماشى مع إطار ساندي، والاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للحد من مخاطر الكوارث، وبرنامج العمل لتنفيذ إطار ساناي للحد من مخاطر الكوارث. 2015-2030 في أفريقيا؛
5. تشجع الحكومات التي لم توقع أو تصدق بعد على اتفاقية كمبالا على القيام بذلك، وتحث الدول التي صدقت على الصك على إدراجه بالكامل في القوانين والسياسات المحلية بما يسمح بتنفيذه الفعال على الصعيدين الوطني والمحلي؛
6. تشجع الحكومات التي لم توقع أو تصدق على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 على **التوقيع على الاتفاقية أو التصديق عليها** بشكل كامل وإدراجها في قوانينها المحلية؛
7. تشجع السلطات الوطنية على إنشاء **آلية وطنية لجمع البيانات المتعلقة بالنزوح القسري تشمل اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا.** وينبغي، حيثما أمكن، أن تراعي هذه الجهود الأشخاص عديمي الجنسية والمجتمعات المضيفة؛
8. تشجع الدول على دعم الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون، وتعزيز الاندماج والتنمية المستدامة، بما يتماشى مع أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق المشاركة في شراكات جديدة مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية؛
9. تُحث الجهات المانحة على ضمان توفير **التمويل الكافي والمرن والقابل للتنبؤ** للمساعدة في تلبية الاحتياجات غير المسبوقة للاجئين والنازحين داخليا في أفريقيا ولضمان التمويل المتعدد السنوات والمرن الذي يشمل مختلف مجالات التنمية الإنسانية. وينبغي بذل مزيد من الجهود للاستفادة الكاملة من الفرص غير المستغلة لتعبئة الموارد من القطاع الخاص في أفريقيا.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2019-02-07

Report on humanitarian situation in Africa

Africa Union

African Union

https://archives.au.int/handle/123456789/6462

Downloaded from African Union Common Repository